



كوت ماري عيراق
داد كاي بالاي نيتيجادي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٠١١/١٠٤/اتحادية/تسجيل

تسجلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٨/١١/٢٠١١ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين واكرم طه محمد واكرم احمد بابان ومحمد صباح القشيبدي وعبود صالح التميمي وميخائيل شعلون فس كوركيس وحسين ابو ائمن المأثورين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المميز - المدعي - / علاء عبد محمد العسلي - وولده العباسي أمير عبد الله عسلي - المدعى عليهم - المدعي عليهم - ١. وزير العدل / إضافة لوظيفته
٢. مدير عام التسجيل العقاري / إضافة لوظيفته
الموقف المطرف
بال محمد حسن .

الإجراءات

ادعى المدعي (المميز) أمام محكمة القضاء الإداري انه قدم طلب الى دائرة المدعى عليه لتسليم / إضافة لوظيفته طلب فيه تصحيح جنس القطعة المرقمة (١/١٤٨٢ مقاطعة ٣٦ الجزيرة) المسجلة باسمه مثلاً صرفاً (من بستان السى ارض خالية) بعد استحصله كافة الموافقات الاصولية من وزارة الزراعة المختصة الا ان الهيئة الاستشارية في مديرية التسجيل العقاري العامة أصدرت توصيتها المرقمة (١) في ٢٨/١١/٢٠١١ أوصت فيها على تغيير جنس القطعة (من بستان الى ارض زراعية غير قليلة للزراعة) خلافاً لواقع حاليها وخلافاً لموافقات الجهات والتجان الزراعية المختصة ودون الاستدك الى أي نص قانوني . اقام المدعي دعواه بتاريخ ٢٥/٥/٢٠١١ طلباً بتعديل التوصية اعلاه وإلزام المدعى عليهم إضافة لوظيفتهما بتصحيح جنس القطعة المرقمة (١/١٤٨٢ مقاطعة ٣٦ الجزيرة) من (بستان الى ارض خالية) ونتيجة المرافعة الحضورية العتبية أصدرت المحكمة بتاريخ ٢٩/١١/٢٠١١ ويعيد اضيارة (١٩٤/١١/٢٠١١) الحكم بمرور دعوى المدعي تلك ان موضوع الدعوى - محل الطعن - هو توصية مما يجعل الموضوع خارج اختصاص المحكمة . طعن المدعي (المميز) بالحكم امام المحكمة الاتحادية العليا بالتحته التمييزية الموزعة ٢٦/٩/٢٠١١ طلباً للقضاء للأسباب المبينة فيها .

كو^٧ ماري عيراق
ناد كاي بالاي نيتقيحاكي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

تعد: ١٠٤ / الاتحادية / تمييز / ٢٠١١

القرار

لدى التفتيح والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن تطعن التمييزي مقدم ضمن المادة القانونية قرر قبوله شكلاً ، ولدى عطف النظر على الحكم التمييز وجد انه صحيح وموافق للقانون ذلك لان المدعي (التمييز) يطعن بتوصية الهيئة الاستشارية الداعية في مديرية التسجيل العقاري العامة لمرقم (١) التمرجة ٢٠١١/٢/٨ . وحيث ان هذه التوصية لا ترقى الى القرار الإداري المنصوص عليه في المادة (٧) من قانون مجلس شورى الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ المعدل . ذلك فان محكمة القضاء الإداري غير مطلعة بنظر القطع بالتوصية المذكورة-لما الاعتراضات التمييزية فلا أساس لها من القانون وعليه قرر لصديق الحكم التمييز ورد الاعتراضات التمييزية وتمعييل الممييز رسم التمييزي وصدر القرار بالتطبيق في ٢٠١١/١١/٢٥ .

الرئيس
منذعت المحمود

العضو
طاروق محمد السامي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
أكرم طه محمد

العضو
أكرم احمد بايان

العضو
محمد صائب التقيدي

العضو
عبد صالح التميمي

العضو
مهاذيل شمشون قس كوركيس

العضو
حسين أبو النمن